المصرف الاهلي العراقي

القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة

للستة أشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ غير مدققة

حضرات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

تقرير المراجعة

المقدمة

لقد راجعنا البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة للمصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) كما في٣٠/حزيران/٢٠٢٢ والتي تتكون من قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة الموجزة كما في ٣٠/ حزيران/٢٠٢٢ وقائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة وقائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة الموجزة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية الموحدة الموجزة وقائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة الموجزة للفترة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حولها. ان مجلس الإدارة مسؤول عن اعداد وعرض هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة المختصرة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) (التقارير المالية المرحلية). ان مسؤوليتنا هي التوصل الى استنتاج حول هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة استناداً الى مراجعتنا.

مجال المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي المتعلق بعمليات المراجعة ٢٤١٠ " مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة ". ان مراجعة المعلومات المالية المرحلية تتمثل في القيام باستفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى، ان نطاق أعمال المراجعة اقل بكثير من نطاق أعمال التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وبالتالي لا تمكننا أعمال المراجعة من الحصول على تأكيدات حول كافة الأمور الهامة التي من الممكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق، وعليه فأننا لا نبدي رأي تدقيق حولها.

الاستنتاج

وفيما عدا ماسيرد ذكره ادناه. وبناء على مراجعتنا لم تسترع انتباهنا اية أمور تجعلنا نعتقد بأن البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لم يتم أعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤).

أمور أخرى

١- ان البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة أعدت للمصرف استناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي والمتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي المرقم (٣٤) " التقارير المالية المرحلية".

٢- ان البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمصرف وللفترة من ١/ كانون الثاني /٢٠٢٢ ولغاية ٣٠ /حزيران/٢٠٢٢ هي موحدة مع بيانات الشركة الوحيدة التابعة للمصرف وهي " شركة المال العراقي للوساطة " والمملوكة بالكامل من قبل المصرف ذاته.

٣- لقد تم تدقيق البيانات المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٣١/ كانون الأول/٢٠٢١ وأصدر تقرير مراقبي الحسابات حولها بتاريخ ٣١/كانون الثاني/٢٠٢٢، كما وتم تكليفنا بمراجعة البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة من قبل إدارة المصرف واستناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص.

فرقد حسن احمد السلمان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في انكلترا
من شركة فرقد السلمان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات
(تضامنية)

عادل محمد الحسون
من شركة عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون
(تضامنية)

بغداد في ٢١/تموز/٢٠٢٢

المصرف الاهلي العراقي

قائمة المركز المالي الموحدة

للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)

	إيضاحات	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
		بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤	٣٦٣,٠١٠,٩١١	٣٤٠,٤٠٧,٠٣٧
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥	٣٥١,٥٩٦,٠٠٥	٣٩٠,٩٥٢,٠٣٥
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٧	٩٥٩,٨١١,٥٤١	٨٦٦,٦١٣,٩٢٤
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٦	٧٣,٣٦٧,٤٢١	٧٤,٩٩٧,٩٩٨
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٨	٨٢,٨٩٩,٤٩٢	٥٠,٧٨٩,٠٤٩
ممتلكات ومعدات – بالصافي		٥٢,٤٨٢,٩٣٣	٣٤,٨٩٤,٢١٧
موجودات غير ملموسة – بالصافي		١٧,٩٢٥,١٧٥	١٦,٤٧٧,٣٦٨
حق استخدام البند المؤجر		١٢,٧٦٦,٠٣٢	١٢,٦١٤,٨٤٠
موجودات أخرى	٩	٥١,١٠٨,١٨٦	٣٣,٥٩٥,٣٧٢
مجموع الموجودات		**١,٩٦٤,٩٦٧,٦٩٦**	**١,٨٢١,٣٤١,٨٤٠**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٠	١٩٦,٣٧٨,٦٧٦	٨٣,٥٦٦,٣٢٠
ودائع عملاء	١١	١,٠٩٤,٠٤١,٨٢٧	١,١٤٥,٢٣٥,٤١٥
تأمينات نقدية	١٢	١٧٦,٦٢٠,٦٨٦	١٣٣,٤٣٣,٨٣٢
أموال مقترضة	١٣	١٢٦,٥١٦,٩٠٠	١٠٠,٩٠٤,١٨٩
التزام عقود الإيجار		١٦,٠٧٣,١٥٠	١٥,٧٥٣,٩٧٨
مخصصات متنوعة	١٤	٤,٩٩٣,٩٥٢	٤,٣١٦,٠٣٧
مخصص ضريبة الدخل	١٥	٤,٠٠٦,٠٠٠	٥,٦٨١,٢٩٩
مطلوبات أخرى	١٦	١٨,٩٢٥,٢٤٩	١٦,٥٨٨,٦٢١
مجموع المطلوبات		**١,٦٣٧,٥٥٦,٤٤٠**	**١,٥٠٥,٤٧٩,٦٩١**
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٧	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي الاجباري	١٨	٦,٧٤٨,٩٤٢	٦,٧٤٨,٩٤٢
احتياطي توسعات		١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي القيمة العادلة		(١,٥٠٧,٣٠٣)	٢٨٣,٨٣٧
أرباح مدورة	١٩	٧١,١٦٩,٦١٧	٥٧,٨٢٩,٣٧٠
مجموع حقوق الملكية		**٣٢٧,٤١١,٢٥٦**	**٣١٥,٨٦٢,١٤٩**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**١,٩٦٤,٩٦٧,٦٩٦**	**١,٨٢١,٣٤١,٨٤٠**

ايمن عمران ابو دهيم
المدير المفوض

ماهر عزت عوالي
المدير المالي

يرجى مراجعة تقريرنا بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢١

فرقد حسن احمد السلمان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في انكلترا
من شركة فرقد السلمان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات (تضامنية)

عادل محمد الحسون
من شركة عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون (تضامنية)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٥ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها و مع تقرير التدقيق المرفق.

المصرف الاهلي العراقي

قائمة الدخل الموحدة

للستة اشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢(غير مدققة)

	إيضاحات	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة) بآلاف الدنانير
الفوائد الدائنة	٢٠	٥٠,٩٢٩,١٨٦	٢٤,٥٩١,٨٩٢
الفوائد المدينة	٢١	(١٦,٢٣٩,١٢٩)	(٦,٧٠٦,٧٥٦)
صافي إيرادات الفوائد		**٣٤,٦٩٠,٠٥٧**	**١٧,٨٨٥,١٣٦**
صافي إيرادات العمولات	٢٢	**١٤,٧٢٥,٦١٠**	**١٥,٢٠٣,٦٣٤**
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**٤٩,٤١٥,٦٦٧**	**٣٣,٠٨٨,٧٧٠**
أرباح عملات أجنبية	٢٣	٢,١٧٧,٥٣٩	٢,٣١٣,٥٥٧
إيرادات أخرى		٣١٥,٢٨١	٢,١٥٥,٩٧٦
إجمالي الدخل		**٥١,٩٠٨,٤٨٧**	**٣٧,٥٥٨,٣٠٣**
نفقات الموظفين	٢٤	(٨,٤٢١,٢٨٩)	(٥,٦٦٠,٦٥٧)
استهلاكات وإطفاءات		(٤,٧١١,٩٦٨)	(٢,٥٥٢,٨١٥)
مصاريف تشغيلية أخرى	٢٥	(١٣,٣٨٠,٠٧٠)	(١٣,٣٧٤,٤٧٦)
مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية		(٦٠٨,٣٣٣)	(٢,٢١٧,٤٩٩)
التدني في قيمة الأصول المستملكة وفاء لديون	٩	(٦٩٧,٦٩٣)	(٣٨٧,٩٧١)
إجمالي المصروفات		**(٢٧,٨١٩,٣٥٣)**	**(٢٤,١٩٣,٤١٨)**
الربح قبل الضريبة		٢٤,٠٨٩,١٣٤	١٣,٣٦٤,٨٨٥
ضريبة الدخل	١٥	(٤,٤٨٨,٨١٥)	(٣,٤٠٩,٣٩٣)
الربح للفترة		**١٩,٦٠٠,٣١٩**	**٩,٩٥٥,٤٩٢**
		دينـــار	دينـــار
الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح الفترة العائد لمساهمي البنك	٢٦	٠,٠٧٨	٠,٠٤٠

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٥ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها و مع تقرير التدقيق المرفق .

المصرف الاهلي العراقي

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للستة اشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢(غير مدققة)

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة) بآلاف الدنانير
صافي دخل الفترة	١٩,٦٠٠,٣١٩	٩,٩٥٥,٤٩٢
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	(١,٧٩١,١٤٠)	٣,٢٤٨,٧٨٣
مجموع الدخل الشامل للفترة	**١٧,٨٠٩,١٧٩**	**١٣,٢٠٤,٢٧٥**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٥ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها و مع تقرير التدقيق المرفق .

المصرف الاهلي العراقي

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢(غير مدققة)

	رأس المال	احتياطيات			أرباح مدورة	مجموع حقوق مساهمي البنك
		إحتياطي إجباري	احتياطي توسعات	احتياطي القيمة العادلة		
٣٠ حزيران ٢٠٢٢(غير مدققة)	**بآلاف الدنانير**	**بآلاف الدنانير**	**بآلاف الدنانير**	**بآلاف الدنانير**	**بآلاف الدنانير**	**بآلاف الدنانير**
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٧٤٨,٩٤٢	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٣,٨٣٧	٥٧,٨٢٩,٣٧٠	**٣١٥,٨٦٢,١٤٩**
الربح للفترة	–	–	–	–	١٩,٦٠٠,٣١٩	**١٩,٦٠٠,٣١٩**
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	–	–	–	(١,٧٩١,١٤٠)	–	**(١,٧٩١,١٤٠)**
* تغطية النقص في مخصصات التسهيلات الائتمانية	–	–	–	–	(٦,٢٦٠,٠٧٢)	**(٦,٢٦٠,٠٧٢)**
الرصيد كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢(غير مدققة)	**٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٦,٧٤٨,٩٤٢**	**١,٠٠٠,٠٠٠**	**(١,٥٠٧,٣٠٣)**	**٧١,١٦٩,٦١٧**	**٣٢٧,٤١١,٢٥٦**
٣٠ حزيران ٢٠٢١(غير مدققة)						
الرصيد في بداية السنة	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٤٤٠,٧٧٦	١,٠٠٠,٠٠٠	(٢,١٢٠,٧١٤)	٥٢,٩٧٤,٨٦٤	**٣٠٧,٢٩٤,٩٢٦**
الربح للسنة	–	–	–	–	٩,٩٥٥,٤٩٢	**٩,٩٥٥,٤٩٢**
تحويل أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	–	–	–	(٤٠,٦٤٧)	٤٠,٦٤٧	–
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	–	–	–	٣,٢٨٩,٤٣٠	–	**٣,٢٨٩,٤٣٠**
المحول من الاحتياطيات	–	–	–	–		–
توزيعات نقدية	–	–	–	–	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	**(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)**
الرصيد كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢١(غير مدققة)	**٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٥,٤٤٠,٧٧٦**	**١,٠٠٠,٠٠٠**	**١,١٢٨,٠٦٩**	**٤٢,٩٧١,٠٠٣**	**٣٠٠,٥٣٩,٨٤٨**

* حسب تعليمات البنك المركزي العراقي في كتابهم العدد (٩/٢/٤٠١) بتاريخ (٢٨/١٢/٢٠٢٠) تم تغطية النقص في مخصصات التسهيلات الائتمانية بالارباح الناتجة عن اعادة تقييم العملة الاجنبية نتيجة تغير سعر الصرف وذلك حسب كتاب البنك المركزي العدد (٩/٢/٣٨٢) بتاريخ (٢١/١٢/٢٠٢٠).

	إيضاحات	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة)
		بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الأنشطة التشغيلية:			
ربح السنة قبل الضريبة		٢٤,٠٨٩,١٣٤	١٣,٣٦٤,٨٨٥
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات		٤,٧١١,٩٦٩	٢,٥٥٢,٨١٥
مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية		٦٠٨,٣٣٣	٢,٢١٧,٤٩٩
التدني في قيمة أصول مستملكة		٦٩٧,٦٩٣	٣٨٧,٩٧١
خسائر بيع ممتلكات ومعدات		١٣٧,٧١٢	–
مصروف مخصصات متنوعة		–	–
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		**٣٠,٢٤٤,٨٤١**	**١٨,٥٢٣,١٧٠**
(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة		(٩٩,٥٧٩,٩٢٠)	(١٩٤,١٠٣,٥٠٤)
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(١٨,٢١٠,٥٠٩)	٦,٤٦٩,٠٣٤
النقص (الزيادة) في الارصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي (أحتياطيات حسب متطلبات البنك المركزي)		٤٦,٩٨٤,٢٧٨	٢٣,٥٠٩,٣٤٧
(النقص) الزيادة في ودائع العملاء		(٥١,١٩٣,٥٨٨)	٦٥,٥٧٠,١٩٩
الزيادة (النقص) في التأمينات النقدية		٤٣,١٨٦,٨٥٤	٩٣,٧٣٥,٢٤٢
الزيادة (النقص) في المطلوبات الأخرى		٣,٥٧٤,٠٩١	٩,١٤٧,٣٧١
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب المدفوعة		**(٤٤,٩٩٣,٩٥٢)**	**٢٢,٨٥٠,٨٥٩**
ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة	١٥	**(٦,١٦٤,١١٤)**	**(٥,٠٠٠,٠٠٠)**
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**(٥١,١٥٨,٠٦٦)**	**١٧,٨٥٠,٨٥٩**
الأنشطة الاستثمارية			
المتحصل من اطفاء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(٣٢,١١٠,٤٤٣)	(٢٠,٠١٥,٧٩٧)
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		(١٦٠,٥٦٢)	(١,٣١٧,٠٦٣)
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		–	٦٢,٣٨٣
(شراء) ممتلكات ومعدات		(٢٠,٠٢٥,٠٨٤)	(١٢,٠٢٧,٩٨٤)
(شراء) موجودات غير ملموسة		(٢,٨٩٩,٣٠٨)	(١,٨٣٢,٠٥٧)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(٥٥,١٩٥,٣٩٧)**	**(٣٥,١٣٠,٥١٨)**
الأنشطة التمويلية			
المتحصل من الأموال المقترضة		٣٤,٥٢٦,١٣٢	١١,٥١٠,٦٩٥
تسديد الأموال المقترضة		(٨,٩١٣,٤٢١)	(٥,٤٣٩,١٢٦)
توزيعات أرباح نقدية		(٤١,٦٠٦)	(٤,٢٣٧,٩٧١)
دفعات التزام عقود الايجار – الأصل		(١,١٨٩,٦٨٨)	(٨٤٥,٠٨٦)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية		**٢٤,٣٨١,٤١٧**	**٩٨٨,٥١٢**
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		(٨١,٩٧٢,٠٤٦)	(١٦,٢٩١,١٤٧)
النقد ومافي حكمه في بداية السنة		٤١٦,٢٤٠,٠٤٣	٣٧٥,٣٣٥,٦٣٣
النقد ومافي حكمه في نهاية الفترة	٢٧	**٣٣٤,٢٦٧,٩٩٧**	**٣٥٩,٠٤٤,٤٨٦**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٥ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها و مع تقرير التدقيق المرفق .

(١) معلومات عامة

إن المصرف الأهلي العراقي (المصرف) هو شركة مساهمة خاصة عراقية تأسس بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٩٥ بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش /٥٨٢، ومركزه الرئيسي مدينة بغداد.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفروعه الثمان عشر المنتشرة داخل العراق بالأضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية.

ان المصرف في صدد تأسيس فرع في المملكة العربية السعودية حيث حصل المصرف على موافقة البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ٣٨٣/٢/٩ بتاريخ ٢٠٢٢/١/٥ وموافقة البنك المركزي السعودي على ترخيص فرع في المملكة وحسب كتابهم المرقم ٤٢٠٧٠٧٩٩ بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٤ ومن المتوقع استكمال الإجراءات القانونية و الموافقات الرسمية الاخرى خلال العام ٢٠٢٢ ليباشر الفرع نشاطه .

ان أسهم بنك المصرف الأهلي العراقي مدرجة بالكامل في سوق العراق للأوراق المالية.

(٢) السياسات المحاسبية

(٢-١) أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة للمصرف وشركته التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة.

إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

(2-2) أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة كل من القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ . تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة من تاريخ السيطرة، وتتحقق السيطرة عندما يكون المصرف قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركة التابعة أو يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً على التأثير في هذه العوائد من خلال ممارسته السيطرة على الشركة التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة. تشمل القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف (إدارة وفروع العراق) وموجودات ومطلوبات ونتائج أعمال شركة المال العراقي (الشركة التابعة)، والمملوكة بنسبة ١٠٠٪ من قبل المصرف. تأسست الشركة التابعة بمقتضى قانون الشركات العراقي كشركة محدودة المسؤولية، وقد تم تعديل اسم الشركة من شركة واحة النخيل للوساطة الى شركة المال العراقي للوساطة بتاريخ ١٨ آب ٢٠٢٠ و يبلغ رأسمال الشركة التابعة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مليار دينار عراقي.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة التابعة لنفس الفترة/السنة المالية للمصرف وباستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة.

(٣) السياسات المحاسبية الهامة

(٣-١) التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي صدرت والتي تم تطبيقها من قبل المصرف لأول مرة والنافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠٢١:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ إصلاح معدل الفائدة المعياري (IBOR) – المرحلة ٢

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ و التي تتناول القضايا الناشئة أثناء إصلاح معدل الفائدة المعيارية بما في ذلك استبدال معدل معياري واحد بآخر بديل. نظرًا للطبيعة السائدة للعقود القائمة على IBOR، يمكن أن تؤثر التعديلات على الشركات في جميع القطاعات. التعديلات سارية المفعول اعتبارًا من أول كانون الثاني ٢٠٢١.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤، تأجيل "عقود التأمين" للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – تؤجل هذه التعديلات تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ لمدة عامين ليكون في أول كانون الثاني٢٠٢٣ وتغير التاريخ المثبت للإعفاء المؤقت في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ حتى أول كانون الثاني ٢٠٢٣.

تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار" – امتيازات الإيجار ذات الصلة بفيروس كورونا

نتيجة لوباء فيروس كورونا (COVID-19) تم منح امتيازات إيجار للمستأجرين. قد تتخذ هذه الامتيازات أشكالاً متنوعة ، بما في ذلك إجازات الدفع وتأجيل مدفوعات الإيجار. في ٢٨ أيار ٢٠٢٠ ، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ يوفر وسيلة عملية اختيارية للمستأجرين من تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بفيروس كورونا يعد تعديلًا لعقد الإيجارحيث يمكن للمستأجرين اعتبار هذه الامتيازات على انها لم تكن تعديلات على الإيجار.

لم يكن للتعديلات والتفسيرات أعلاه أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة .

ب-المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخ اعداد القوائم المالية وغير المطبقة مبكراً

لم يطبق المصرف مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخ اعداد القوائم المالية:

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة	تسري على الفترات
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين" – في ١٨ ايار ٢٠١٧، أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعه الطويل لوضع معيار محاسبي حول عقود التأمين وأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين". يحل المعيار الدولي رقم ١٧ محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ والذي يسمح حالياً بالعديد من الممارسات. سيؤدي المعيار الدولي رقم ١٧ إلى تغيير كبير في المحاسبة لدى جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين وعقود استثمار تشمل ميزة المشاركة الاختيارية. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا كان متزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية". يتطلب المعيار الدولي رقم ١٧ نموذج قياس حالي حيث يعاد قياس التقديرات في كل فترة تقرير. ويعتمد القياس على أسس التدفقات النقدية المرجحة المخصومة وتعديل للمخاطر وهامش الخدمات التعاقدية الذي يمثل أرباح العقد غير المكتسبة. وهناك أسلوب تخصيص مبسّط للأقساط يُسمح به للالتزامات على مدار فترة التغطية المتبقية إذا أتاح هذا الأسلوب طريقة قياس غير مختلفة جوهرياً عن النموذج العام أو إذا كانت فترة التغطية تمتد لسنة أو أقل. ومع ذلك، يجب قياس المطالبات المتكبدة بالاعتماد على أسس التدفقات النقدية المرجحة والمعدلة بالمخاطر والمخصومة.	اول كانون الثاني ٢٠٢٣
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض القوائم المالية" تصنيف المطلوبات – توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض القوائم المالية" أن المطلوبات تصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتمادًا على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث الاحقة بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضًا ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عند الإشارة إلى "تسوية" التزام.	اول كانون الثاني ٢٠٢٢

عدد من التعديلات ضيقة النطاق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧، بالاضافة الى بعض التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم ١ و ٩ و ١٦ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١ اول كانون الثاني ٢٠٢٢

– تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣، "مجموعات الأعمال": تحديث إشارة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ إلى المفاهيم إطار عمل لإعداد التقارير المالية دون تغيير متطلبات المحاسبة لمجموعات الأعمال.

– التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦، "الممتلكات والآلات والمعدات": يمنع المصرف من الخصم من تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات المبالغ المستلمة من بيع الأصناف المنتجة أثناء قيام الشركة بإعداد الأصل للاستخدام المقصود. بدلاً من ذلك ، سوف يعترف المصرف بعائدات المبيعات هذه والتكلفة ذات الصلة في الربح أو الخسارة.

– التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧، "المخصصات والمطلوبات الطارئة والأصول المحتملة": تحدد هذه التعديلات التكاليف التي تتضمنها الشركة عند تقييم ما إذا كان العقد سيتسبب في خسارة.

– تُدخل التحسينات السنوية تعديلات طفيفة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ ، "التطبيق لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" ، والمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ، "الأدوات المالية" ، ومعيار المحاسبة الدولي ٤١ ، "الزراعة" والأمثلة التوضيحية المصاحبة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ ، "عقود الإيجار"

لا تعتقد الادارة بان المعايير والتفسيرات اعلاه سيكون لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف عند سريانها أو تطبيقها.

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات للجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكن لم تدخل حيز التطبيق للمرة الأولى على السنة المالية للمصرف التي بدأت في اول كانون الثاني ٢٠٢١ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

(٣-٢) التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة وإدارة المخاطر

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يقتضي من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

وفي سبيل إعداد هذه القوائم المالية الموحدة فإن الأحكام الهامة التي أبدتها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة كانت هي نفس الأحكام والمصادر المطبقة في القوائم المالية الموحدة المدققة للمصرف كما في وللسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وباستثناء أثر انتشار فيروس كوفيد-١٩ وكما يلي :

كوفيد-١٩ والخسارة الائتمانية المتوقعة

تم تأكيد ظهور وتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في أوائل سنة ٢٠٢٠، الأمر الذي أثر على الأنشطة التجارية والاقتصادية. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومات والبنوك المركزية تدابير الدعم الاقتصادي وأعمال الإغاثة (تأجيل السداد) لتقليل الأثر على الأفراد والشركات.

عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية ٢٠٢٠ ، قام المصرف بالأخذ بعين الاعتبار (وفقا لأفضل المعلومات المتاحة) حالات عدم التيقن عن وباء كوفيد – ١٩ و تدابير الدعم الاقتصادي، كما أخذ المصرف في عين الاعتبار التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠٢٠ والمتعلقة بتصنيف المراحل نتيجة لوجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (SICR).

تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

يتم نقل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة من مرحلة حالية إلى لاحقة إذا كانت ناتجة عن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما يكون هناك زيادة جوهرية في خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

يواصل المصرف تقييم المؤشرات المختلفة والتي قد تدل على احتمال عدم السداد للمقترضين، مع الأخذ بعين الاعتبار السبب الرئيسي للصعوبة المالية التي يواجهها المقترض لتحديد ما إذا كان السبب مؤقتاً نتيجة كوفيد- ١٩ أو لمدة أطول نتيجة لوضع المقترض المالي.

بدأ المصرف بتنفيذ برنامج تأجيل السداد لعملائه العاملين في القطاعات الحكومية و المحولين رواتبهم للمصرف بالاضافة إلى عملاء قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة المستفيدين من مبادرة البنك المركزي العراقي من خلال تأجيل مبلغ الفائدة والقسط الأصلي المستحق لمدة من شهر إلى ثلاثة أشهر. تعتبر تأجيلات السداد هذه بمثابة سيولة قصيرة الأجل لمعالجة أمور التدفقات النقدية للمقترضين. قد تشير التأجيلات المقدمة للعملاء إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ومع ذلك، يعتقد المصرف أن تمديد فترة تأجيلات السداد هذه لا تعني تلقائيًا وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، مما يستدعي نقل المقترض الى المرحلة اللاحقة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تهدف عملية تأجيل السداد لتوفير المساعدة للمقترضين المتضررين من تفشي وباء كوفيد- ١٩ على استئناف الدفعات بانتظام. في هذه المرحلة، لا تتوفر معلومات كافية لتمكين المصرف من التفريق بين الصعوبات المالية قصيرة الأجل المرتبطة بكوفيد-١٩

معقولية النظرة المستقبلية والاحتمالية المرجحة

تخضع أي تغييرات يتم إجراؤها على الخسائر الائتمانية المتوقعة، والناتجة من تقدير تأثير وباء كوفيد-١٩ على مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى مستويات عالية جداً من عدم التيقن، حيث لا يتوفر حالياً سوى معلومات محدودة عن النظرة المستقبلية الخاصة بهذه التغييرات.

عند إعداد كشوفات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١، تم الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الحكومية الداعمة للتخفيف من أثر كوفيد- ١٩ في بعض القطاعات بالإضافة إلى تطبيق الاجتهاد والحكم الشخصي في التصنيف المرحلي لقطاعات وعملاء محددين ممن لدى المصرف معرفة جيدة بمركزهم المالي ومدى تأثرهم من تفشي وباء كوفيد- ١٩، مما أدى إلى تصنيف بعض هؤلاء العملاء ضمن مرحلة أكثر تشدداً، ويعود سبب هذا التصنيف لهؤلاء العملاء الى توقف الإنتاج وتراجع العرض والطلب، والخسائر الناجمة عن تعطل أعمال هذه الشركات نتيجة للحظر الشامل وتوقف عمليات التجارة الخارجية والتصدير بسبب اغلاق المنافذ الحدودية للدولة.

قام المصرف عند دراسة أثر فيروس كورونا، على بعض القطاعات المتأثرة، بالأخذ بعين الاعتبار عوامل سلبية عديدة منها:

١. الأثر على العائدات السياحية

٢. الأثر على حوالات المغتربين

٣. الأثر على المنح الخارجية

٤. الأثر الكلي على الحساب الجاري

وبالمقابل تم أخذ عددا من العوامل الإيجابية بعين الاعتبار، منها:

١. انخفاض أسعار النفط

٢. مبادرات البنك المركزي العراقي

٣. تعليمات البنك المركزي بخصوص تأجيل أقساط القروض والفوائد

٤. المبادرات الحكومية

٥. تخفيض أسعار الفوائد

وكنتيجة لدراسة أثر وباء كوفيد – ١٩ ، قام المصرف بإجراء التعديلات التالية ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع في الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترة :

١. بلغت نسبة احتمالية سيناريو مستوى (Base Case) للؤشرات الاقتصادية ما نسبته (٦٠%) في حين بلغت لكل من مستوى (Downside) و (Upside) ما نسبته (٤٠%) و (٠%) على التوالي

٢. تعديل تقييم مخاطر القطاعات الاقتصادية المتأثرة نتيجة لوباء كوفيد – ١٩ ، حيث ارتفع تقييم مخاطرها في أغلبها ليقترب إلى (High Risk)

٣. تعديل نسبة احتمالية التعثر (PD%) والمرتبطة بتقييم مخاطر كل قطاع اقتصادي ، بما يتماشى مع توقعات ارتفاع نسبة التعثر وتحقق سيناروهات العوامل الاقتصادية

٤. تعديل نسب الخسارة عند التعثر (LGD%) ، حيث ارتفعت نسب الاقتطاعات والفترة المتوقعة للاسترداد لكل من الضمانات العقارية ، رهونات السيارات والآلات ، والأسهم المرهونة

كما في عام ٢٠٢١ ، قام المصرف بدراسة أثر الاقتصاد الكلي المتعلق بكوفيد ١٩ وفقا للمعلومات المتاحة في حينه. حيث تم إجراء تعديلات على تصنيف مراحل مقترضي قطاعات محددة (من الشركات والأفراد) والتي تعرضت بشكل أكبر لوباء كوفيد– ١٩ مثل قطاع السياحة وقطاع المطاعم وقطاع النقل وبعض القطاعات الصناعية.

على الرغم من صعوبة تحديد تأثير لـ covid–19 في ذلك الوقت ، وتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) ، فقد أخذ المصرف في الاعتبار التأثير المحتمل بناءً على أفضل المعلومات المتاحة بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي.

أدرك المصرف أن التأثير كان بشكل رئيسي في العمليات التجارية (الاضطرابات في عمليات التوريد والتدفقات النقدية) للعملاء الذين يعتمدون بشكل أساسي على التصدير و / أو الاستيراد دون تنويع في مصادر الإيرادات والموردين والزبائن و المنطقة ، بالإضافة إلى الذين لديهم خبرة محدودة أو ضعف في الإدارة والأداء في مثل هذه الظروف ؛ التغيرات في بيئة التشغيل ، ضعف السيولة ، وإدارة المخزون ، إلى جانب تصنفهم ضمن درجات المخاطر العالية ووجود ضعف في مركزهم المالي. علاوة على ذلك ، تأثرت بعض القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر ، على سبيل المثال بشكل رئيسي ؛ النقل ، السياحة والفنادق والمطاعم ، الترفيه ، التجارة.

وعليه ، فقد تأثر قطاع التجزئة من خلال فقدان كل أو جزء من دخله الدورى الذى يعتبره المصرف مصدر للسداد.
من خلال تحليل تأثير هذا الوباء على الاقتصاد العراقي واستناداً إلى معقولية المعلومات المستقبلية ، قام المصرف بمراجعة وتحديث منهجيته الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ؛

* تحديث نسب /أوزان احتمالات سيناريوهات الاقتصاد الكلي الثلاثة على النحو التالي:

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
نمو الناتج المحلي الفعلي	3.30%	-5.80%	0.70%	3.00%	3.60%
التضخم	-0.20%	0.40%	1.90%	2.50%	2.80%
أسعار النفط	64	38.1	44	58.5	65

تحديث نسب احتمالية التعثر :

لتقدير نسب احتمالية التعثر بعد تأثير COVID–19 ، تم استخدام نسب احتمالية التعثر المحددة من أول تطبيق معيار (IFRS 9) ، حيث بتحديثها وفقًا لسيناريوهات الاقتصاد الكلي أعلاه باستخدام نسب التغيير في الديون المتعثرة المحددة من خلال (الانحدار) للتنبؤ بنسبة القروض المتعثرة المستقبلية.

للحصول على نسب احتمالية التعثر (PIT) كما هو مطلوب بموجب معيار (IFRS 9) ، استخدم المصرف البيانات التاريخية الافتراضية لكل درجة مخاطر. تنقسم نسب احتمالية التعثر إلى بعدين ، درجة العميل ومخاطر القطاع الاقتصادي.

للحصول على نسب احتمالية التعثر (PIT) كما هو مطلوب بموجب معيار (IFRS 9) ، استخدم المصرف البيانات التاريخية الافتراضية لكل درجة مخاطر. تنقسم نسب احتمالية التعثر إلى بعدين ، درجة العميل ومخاطر القطاع الاقتصادي.

تم تغيير تقييم المخاطر للقطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً نتيجة لتأثير Covid–19 على الاقتصاد ، على سبيل المثال تم تغيير تقييم مخاطر (قطاع السياحة) و (قطاع النقل) من (متوسط المخاطر) إلى (مرتفع) مخاطر) و (متوسطة إلى عالية المخاطر) على التوالي

الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغيرة

نسب التعثر الجديدة (العراق)					
درجة المخاطر	**منخفض المخاطر**	**منخفض إلى متوسط المخاطر**	**متوسط المخاطر**	**متوسط إلى مرتفع المخاطر**	**مرتفع المخاطر**
1	0.41%	0.43%	0.46%	0.58%	0.71%
+2	0.60%	0.63%	0.67%	0.82%	0.99%
2	0.62%	0.66%	0.71%	0.90%	1.11%
-2	0.64%	0.69%	0.75%	1.00%	1.26%

1.81%	1.48%	1.16%	1.08%	1.03%	**3+**
2.05%	1.64%	1.24%	1.13%	1.07%	**3**
2.36%	1.84%	1.33%	1.20%	1.12%	**3-**
3.63%	2.98%	2.34%	2.17%	2.06%	**4+**
4.11%	3.29%	2.49%	2.27%	2.14%	**4**
4.73%	3.69%	2.67%	2.41%	2.24%	**4-**
6.36%	5.07%	3.79%	3.45%	3.24%	**5+**
7.32%	5.71%	4.10%	3.67%	3.40%	**5**
8.50%	6.50%	4.48%	3.95%	3.60%	**5-**
10.84%	8.37%	5.85%	5.18%	4.74%	**6+**
12.64%	9.60%	6.45%	5.61%	5.06%	**6**
14.83%	11.12%	7.21%	6.16%	5.46%	**6-**
18.36%	13.87%	11.38%	7.73%	6.85%	**7**
21.53%	16.14%	13.14%	8.58%	7.49%	**8**
26.14%	19.77%	16.21%	10.53%	9.18%	**9**
47.37%	33.30%	20.45%	17.35%	13.62%	**10**

الافراد :

نسبة احتمالية التعثر المعدلة	نسب احتمالية التعثر الفعلية	درجة المخاطر
0.04%	0.04%	**A**
0.14%	0.14%	**B**
0.61%	0.61%	**C**
3.34%	2.70%	**D**
13.77%	11.15%	**E**
34.92%	34.92%	**F**

تحديث نسب الخسارة عند التعثر :

بناءً على سيناريوهات الاقتصاد الكلي المحدثة أعلاه ، تم تحديث عنصرين من نسب الخسارة عند التعثر ؛ معامل الخصم و فترة الاسترداد ، فيما يلي الضمانات التي تم تغيير نسبها:

معامل الخصم

الضمانة	الفعلي	المعدل
ضمانات عقارية	0.23	0.3
رهن سيارات	0.5	0.52
رهن أسهم	0.16	0.25

فترة الاسترداد :

الضمانة	الفعلي	المعدل
ضمانات عقارية	5	7
رهن سيارات	1	2

يواصل المصرف تقييم المقترضين بحثًا عن مؤشرات أخرى على عدم قدرتهم على الدفع ، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن يكون مؤقتًا نتيجة لـ Covid-19 أو على المدى الطويل.

تتمثل سياسة المصرف في الحفاظ على حد أدنى من السيولة أعلى من الحد التنظيمي ، وللوصول إلى هذا الحد ، فقد عملنا مع العديد من المؤسسات المالية لتنويع مصادر الأموال للحفاظ على مستوى مقبول من التباين.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على

في اعتقاد إدارة المصرف بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يخضع المصرف لضريبة الدخل وبالتالي فان ذلك يتطلب اجتهادات في تحديد مخصص ضريبة الدخل. يقوم المصرف باثبات مطلوبات ضريبة الدخل بناءً على توقعاتها حول ما إذا كان سينتج عن التدقيق الضريبي أية ضريبة إضافية. إذا كان التقدير النهائي للضريبة مختلفاً عن ما تمّ تسجيله فان الفروقات ستؤثر على ضريبة الدخل الحالية في الفترة التي يتبين فيها وجود تلك الفروقات.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في المصرف والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المصرف استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة المصرف مفصلة ضمن ايضاح التسهيلات الائتمانية.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمصرف حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدمة من قبل إدرة المصرف المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (الاولى والثانية والثالثة) موضحة بشكل مفصلضمن ايضاح التسهيلات الائتمانية.

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب المصرف مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (١٢) شهرًا إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة ضمن ايضاح التسهيلات الائتمانية. يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأدة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد المصرف التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى ١، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل المصرف بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود ، ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من المصرف والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

- **احتمالية التعثر**

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

- **الخسارة بإفتراض التعثر**

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

- **قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم**

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم المصرف، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (١)، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

- **خصم مدفوعات الإيجار**

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمصرف ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

(٤) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
نقد في الخزينة	١٣٠,٤٩٣,٩٩٤	١١٨,٩٧٦,٣٠٥
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
حسابات جارية وتحت الطلب	١٦٩,١٩٩,٤٦٤	١١١,١٢٩,١٤٧
متطلبات الاحتياطي النقدي*	٥٧,٩٤١,٨٦٠	١٠٣,٢٤٢,٢٩٨
إحتياطيات تامينات خطابات ضمان**	٥,٣٧٥,٥٩٣	٧,٠٥٩,٢٨٧
صافي الأرصدة لدى بنوك مركزية	**٣٦٣,٠١٠,٩١١**	**٣٤٠,٤٠٧,٠٣٧**

* حسب تعليمات البنك المركزي العراقي يتوجب على المصرف احتساب احتياطي اجباري بمانسبته ١٥٪ من قيمة الودائع الجارية و ١٠٪ للودائع الآجلة لجميع العملات.

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الواردة للمصرف بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠ و المتضمنة السماح بإطلاق ٥٠٪ من الاحتياطي القانوني بحيث يتم استغلال المبلغ الذي تم اطلاقه بشراء سندات حكومة عراقية بالدولار الأمريكي بشرط رهن او حجز تلك السندات لصالح البنك المركزي العراقي (ايضاح ٨).

** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٧ تم البدء بحجز مبالغ كتأمينات خطابات الضمان والتي تمثل نسبة ٧٪ من قيمة صافي خطابات الضمان. تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها والغير مسددة ولا يمكن للمصرف التصرف بها. وقد تم تعديل نسبة الاحتياطي لتصبح ٣٪ من قيمة صافي خطابات الضمان حسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي رقم ٥١٠/٩/٢ بتاريخ ٣٠ كانون الاول ٢٠١٩.

(٥) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير		بآلاف الدنانير		بآلاف الدنانير	
حسابات جارية	١,٤٣٦,٦٣١	٦١,٥٠٦,١٠٢	١٩,١٤٤,٠٩٧	٧,٧٤٤,٤٠١	٢٠,٥٨٠,٧٢٨	٦٩,٢٥٠,٥٠٣
تأمينات مقابل اعتمادات مستندية وخطابات ضمان	–	–	٢١٠,٥١٤,٤٦٩	٢٠٠,٥٩٢,٥٣٨	٢١٠,٥١٤,٤٦٩	٢٠٠,٥٩٢,٥٣٨
**ارصدة محتجزة	–	–	١٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠,٠٠٠
مخصص الانخفاض على الارصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية	–	–	(٢٥,٤٩٩,١٩٢)	(٢٤,٨٩١,٠٠٥)	(٢٥,٤٩٩,١٩٢)	(٢٤,٨٩١,٠٠٥)
المجمـوع	**١,٤٣٦,٦٣١**	**٦١,٥٠٦,١٠٢**	**٣٥٠,١٥٩,٣٧٤**	**٣٢٩,٤٤٥,٩٣٣**	**٣٥١,٥٩٦,٠٠٥**	**٣٩٠,٩٥٢,٠٣٥**

– بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد مبلغ ٣٥١,٥٩٦,٠٠٥ الف دينار كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ٣٩٠,٩٥٢,٠٣٥ الف دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١ .

** تمثل الارصدة المحتجزة مبلغ (١٠٠) مليون دولار امريكي مايعادله بالدينار العراقي (١٤٦) مليار دينار تمثل ارصده مقيدة وحسب كتاب البنك المركزي العراقي رقم ١٧٥٢٣/٢/٩ والمؤرخ في ٢٠٢٠/١١/٢٦ سيتم اطفاء هذه الارصدة خلال ١٠ سنوات وبشكل سنوي على ان لايتعدى المخصص السنوي قيمة الارباح السنوية للمصرف.

(٦) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الموجودات المالية المتوفر لها أسعار سوقية		
* سندات خزينة حكومية	٦٤,٣٧٨,١١٦	٦٦,١٨٠,٠٤٨
أسهم شركات – مدرجة في الأسواق المالية	٧٢١,٠٨٢	٧٠٠,٦٨١
مجموع الموجودات المالية المتوفر لها أسعار سوقية	**٦٥,٠٩٩,١٩٨**	**٦٦,٨٨٠,٧٢٩**
الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية		
أسهم شركات – غير مدرجة في الأسواق المالية	٧,٩٣٧,٣٧٧	٧,٩٣٧,٣٧٧
المساهمة في الصناديق الاستثمارية	٣٣٠,٨٤٦	١٧٩,٨٩٢
مجموع الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية	**٨,٢٦٨,٢٢٣**	**٨,١١٧,٢٦٩**
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٧٣,٣٦٧,٤٢١**	**٧٤,٩٩٧,٩٩٨**

* قام المصرف بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتدولة بالأسواق العالمية حيث تم شراء هذه السندات بخصم و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات ٦,٧٥ ٪ و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي.

فيما يلي الحركة على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
رصيد أول المدة	٧٤,٩٩٧,٩٩٨	٧١,٢٥٣,٢٣٩
الاضافات	١٦٠,٥٦٢	١,٣٦١,٩٤٦
الاستبعادات	–	(٢١,٧٣٧)
احتياطي التغير في القيمة العادلة	(١,٧٩١,١٤٠)	٢,٤٠٤,٥٥٠
الرصيد في نهاية الفترة	**٧٣,٣٦٧,٤٢١**	**٧٤,٩٩٧,٩٩٨**

(٧) تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة) بآلاف الدنانير
الأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	٣,٣٨٢	٦,١١٠
قروض وكمبيالات	٥٥٩,٧٨٤,٨٩٠	٥١١,٤٤١,١١٩
بطاقات الائتمان	٧٥٧,١٥٥	٥٧٩,٩٠١
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	١٠,٩٤٩,٥٢٨	١٤,٠٢٠,٣٢٢
قروض وكمبيالات	٣٧٩,٨٩٢,١٥٠	٣٢١,٨٠٥,٣٠٦
منشآت صغيرة ومتوسطة		
قروض وكمبيالات	٥٦,٠٤٩,٨٥٤	٥٩,٥٣٩,٦٦١
المجمـوع *	**١,٠٠٧,٤٣٦,٩٥٨**	**٩٠٧,٣٩٢,٤١٧**
ينزل: فوائد معلقة	(١٢,٩٧٢,٨٧٨)	(١٢,٥٠٨,٢٥٦)
ينزل: الانخفاض في القيمة و الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٤,٦٥٢,٥٣٩)	(٢٨,٢٧٠,٢٣٧)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	**٩٥٩,٨١١,٥٤١**	**٨٦٦,٦١٣,٩٢٤**

- تمثل هذه المبالغ صافي الأرصدة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ١٦٦,٠٣١,٨٤٩ ألف دينار عراقي كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ١٦٥,٧١٥,٩٣٩ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١.
- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة مبلغ ٣٧,٤١٨,٩١٩ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٤,١٢٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ٣٧,٢٥٠,١١٨ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٤,١١٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١ .
- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة ٢٤,٩١٠,٦٦٣ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٢,٧٥٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ٢٤,٧٤١,٨٦٢ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٢,٧٣٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١ .

(٨) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية		
سندات مالية حكومية *	٦٢,٨٩٩,٤٩٢	٣٠,٧٨٩,٠٤٩
سندات مالية حكومية و بكفالتها (سندات بناء) **	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
اجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة	**٨٢,٨٩٩,٤٩٢**	**٥٠,٧٨٩,٠٤٩**
تحليل السندات والأذونات:		
ذات عائد ثابت	٨٢,٨٩٩,٤٩٢	٥٠,٧٨٩,٠٤٩
المجموع	**٨٢,٨٩٩,٤٩٢**	**٥٠,٧٨٩,٠٤٩**

* قام المصرف خلال العام ٢٠٢١ بالبدء بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتداولة بالأسواق العالمية و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات ٥,٨٠٪ و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي، اشارة الى كتاب البنك المركزي المرقم ١٢٣٨/٣/٦ في ٢٠٢١/٥/٢ اعطى البنك المركزي امتياز للمصرف باطلاق ٥٠% من الاحتياطيات لشراء السندات والاحتفاظ بها وعدم التصرف .

** قام المصرف خلال العام ٢٠٢١ بالاستثمار بسندات البناء العراقية بقيمة (٢٠) مليار دينار و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات ٦٪ و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي.

(٩) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	**بآلاف الدنانير**
موجودات آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة – بالصافي*	٢٢,٨٠٧,٢٧٢	٢٣,٥٠٤,٩٦٥
حسابات المقاصة	١٥,١٠٢,٨٥٨	٦٢٤,٠٦٧
مصاريف مدفوعة مقدماً	٥,٥٧٥,٩٤٩	٣,٨١٧,٣٠٠
تأمينات لدى الغير	٤٩٤,٩٥٨	٧٦٠,٥٨٩
فوائد وإيرادات برسم القبض	٦,٠٥٩,٩٦٩	٤,٤٨٣,١١٦
مدينو قطاع خاص	٣٥٦,٠٠١	٢٥١,٣٨٩
أخرى	٧١١,١٨٠	١٥٣,٩٤٦
المجمـــوع	**٥١,١٠٨,١٨٦**	**٣٣,٥٩٥,٣٧٢**

* تتطلب تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب قانون المصارف العراقي التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها إلى المصرف خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ الإحالة وللبنك المركزي العراقي الموافقة على تمديد استملاك العقارات لمرتين كل منها سنتين ، بحسب التعليمات الواردة بالعدد ١٧٥٢٣/٢/٩ بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠ اللاحقة للتعليمات المذكورة سابقا والتي تشير إلى تعديل نسب احتساب مخصص التدني على العقارات المستملكة وقد قام المصرف بتطبيق تلك التعليمات على القوائم المالية الموحدة للعام ٢٠٢٠.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	**بآلاف الدنانير**
رصيد بداية الفترة / السنة	٢٣,٥٠٤,٩٦٤	١٦,٤٥٠,١٢٠
إضافات خلال الفترة / السنة	–	١١,٦٥٧,٥٥٠
استبعادات خلال الفترة / السنة	–	(٣,٠٥٨,٧٦٤)
خسارة تدني خلال الفترة / السنة	(٦٩٧,٦٩٣)	(١,٥٤٣,٩٤٢)
رصيد نهاية السنة	**٢٢,٨٠٧,٢٧١**	**٢٣,٥٠٤,٩٦٤**

(١٠) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)			٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)		
	داخل العراق	خارج العراق	المجموع	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	بآلاف الدنانير			بآلاف الدنانير		
حسابات جارية وتحت الطلب	٥,١٠٦,٧٨٩	٤٥,٨٩٣,٠٩٤	٥٠,٩٩٩,٨٨٣	١٢,١٤٢	٢٥,٢٥٨,١٨٥	٢٥,٢٧٠,٣٢٨
ودائع لأجل	٣٥,٧١٧,٨٦٧	١٠٩,٦٦٠,٩٢٦	١٤٥,٣٧٨,٧٩٣	١٥,٢٢٥,٩٩٢	٤٣,٠٧٠,٠٠٠	٥٨,٢٩٥,٩٩٢
المجموع	**٤٠,٨٢٤,٦٥٦**	**١٥٥,٥٥٤,٠٢٠**	**١٩٦,٣٧٨,٦٧٦**	**١٥,٢٣٨,١٣٤**	**٦٨,٣٢٨,١٨٥**	**٨٣,٥٦٦,٣٢٠**

(١١) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)			٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)			
	أفراد	منشآت صغيرة و متوسطة	شركات كبرى	المجموع	أفراد	منشآت صغيرة و متوسطة	شركات كبرى	المجموع
	بآلاف الدنانير				بآلاف الدنانير			
حسابات جارية وتحت الطلب*	١٦٤,٤٨٥,١٣٨	–	٣٧٣,٧٧٧,١٢٧	٥٣٨,٢٦٢,٢٦٥	١٦٣,٦٤٦,٤١٩	–	٥٧٢,٠٩٥,٧٣٠	٧٣٥,٧٤٢,١٤٩
ودائع التوفير	١٠٧,٧١٤,٦٣٤	٢٧٠,٠٥٠	٧,١٢٣,٦٨٥	١١٥,١٠٨,٣٦٩	٩٢,٥٣٧,٤٥٠	١,٦٨٣,٠٢٠	٦,٥٩٩,٥٦٦	١٠٠,٨٢٠,٠٣٦
ودائع لأجل	٢٣٣,٦٣٧,٤٣٥	١,٤٦٠,٠٠٠	١٨٨,٩٧٠,٧٥٧	٤٢٤,٠٦٨,١٩٢	١٣٧,٧٦٤,٤٥٧	١,٤٦٠,٠٠٠	١٦٦,٦٨١,٧٧٢	٣٠٥,٩٠٦,٢٢٩
شهادات ايداع	١١,٦٠٣,٠٠٠	–	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٦٠٣,٠٠٠	٢,٧٦٧,٠٠٠	–	–	٢,٧٦٧,٠٠٠
المجموع	**٥١٧,٤٤٠,٢٠٧**	**١,٧٣٠,٠٥٠**	**٥٧٤,٨٧١,٥٧٠**	**١,٠٩٤,٠٤١,٨٢٧**	**٣٩٦,٧١٥,٣٢٧**	**٣,١٤٣,٠٢٠**	**٧٤٥,٣٧٧,٠٦٨**	**١,١٤٥,٢٣٥,٤١٥**

- تتضمن مبالغ مستلمة من الزبائن لغرض دخول عملاء المصرف الى نافذة بيع مزاد العملة الأجنبية حيث بلغت قيمتها ١٩,٢٣٠,٠٥٣ ألف دينار عراقي كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل ٦٨,٩٤٠,٥٣٣ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١.
- بلغت قيمة الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ ٥٣٥,٩٧١,٧٣٨ الف دينار عراقي أي ما نسبته ٤٩٪ من إجمالي الودائع كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ٧٣٩,٠٢٦,٣٣١ الف دينار عراقي أي ما نسبته ٦٠٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.
- بلغت الودائع محجوزة (مقيدة السحب) مبلغ ٤,٢٠٦,٨٠٦ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٠,٣٨٪ من إجمالي الودائع كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ و ١١,٨٤٤,٢٧٥ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٣,٥٤٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

(١٢) تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	١٢,١٢٩,٦٧٨	١٦,٥٦٣,٣٤٠
تأمينات مقابل اعتمادات مستندية	١٠٦,٥٦٠,٩٤٣	٨٠,٠٩٤,٧٨٥
تأمينات مقابل خطابات الضمان	٥٧,٦٦٧,٨٥٣	٣٦,٥٢٠,٧٤٤
تأمينات أخرى	٢٦٢,٢١٢	٢٥٤,٩٦٤
المجمـــوع	**١٧٦,٦٢٠,٦٨٦**	**١٣٣,٤٣٣,٨٣٢**

(١٣) أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣٠ حزيران ٢٠٢٢(غير مدققة)

	المبلغ بآلاف الدنانير	عدد الأقساط		دورية استحقاق الاقساط	معدل فائدة الاقتراض	معدل فائدة إعادة الإقراض
		الأقساط الكلية	الأقساط المتبقية			
اقتراض من البنوك المركزية	٨٨,٥٢٨,٤٧٩	٣,٠٥٦	٢,٥٣٦	ربع سنوية	٪٠ - ٪٠,٧	٪٠ - ٪٥,١
اقتراض من مؤسسات خارجية	٣٧,٩٨٨,٤٢١	١٣	١٣	عند الإستحقاق	%٧,٢٤٨ - %١,٦٢	٪٦ - ٪١٤
المجموع	**١٢٦,٥١٦,٩٠٠**					

٣١ كانون الاول ٢٠٢١(مدققة)

	المبلغ بآلاف الدنانير	عدد الأقساط		دورية استحقاق الاقساط	سعر فائدة الاقتراض	سعر فائدة إعادة الإقراض
		الأقساط الكلية	الأقساط المتبقية			
اقتراض من البنوك المركزية	٧٥,٢١٢,٢٨١	٢,٢٧٩	١,٩١٣	ربع سنوية	٪٠ - ٪٠,٧	٪٠ - ٪٥,١
اقتراض من مؤسسات خارجية	٢٥,٦٩١,٩٠٨	٧	٧		%٧,٢٤٨ - %١,٦٢	٪٦ - ٪١٤
المجموع	**١٠٠,٩٠٤,١٨٩**					

- قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض خلال العام ٢٠٢٢ بمبلغ ٢٠,٧ مليار دينار عراقي كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الأقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفيها المصرف من ٠٪ الى ٥,١٪ حسب مبلغ القرض الممنوح.

- قامت مؤسسة التمويل الدولية بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف ١٠ مليون دولار خلال العام ٢٠٢٠ بسعر فائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) ستة اشهر يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف.
- قامت مؤسسة التمويل الدولية بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض ثاني بسقف ١٠ مليون دولار خلال حزيران ٢٠٢١ بسعر فائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) ستة اشهر يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف ويبدأ استغلال هذا السقف بالنصف الثاني من العام ٢٠٢١.
- قام بنك التصدير والاستيراد السعودي بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف ٢٥ مليون دولار خلال تشرين الثاني ٢٠٢١ بسعر فائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) سنة يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف.
- قام صندوق التمويل السعودي بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف ١٠ مليون دولار خلال حزيران ٢٠٢١ بسعر فائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) سنة يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف.

(١٤) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	رصيد بداية الفترة / السنة	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	المكون (المسدد) خلال الفترة / السنة	ما تم (رده) عكسه للايراد / الخسائر	رصيد نهاية الفترة / السنة
٣٠ حزيران ٢٠٢٢(غير مدققة)	**بآلاف الدنانير**	**بآلاف الدنانير**	**بآلاف الدنانير**	**بآلاف الدنانير**	**بآلاف الدنانير**
مخصصات مقابل الخسائر المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي	٤,٣١٦,٠٣٧	-	٦٧٧,٩١٥	-	**٤,٩٩٣,٩٥٢**
مخصصات متنوعة اخرى	-	-		٠	٠
المجمـوع	**٤,٣١٦,٠٣٧**	-	**٦٧٧,٩١٥**	٠	**٤,٩٩٣,٩٥٢**
٣١ كانون الاول ٢٠٢١					
مخصصات مقابل الخسائر المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي	٥,٩٨٢,٨١٥	٣,٠٣٤,٦٢٧	-	(٤,٧٠١,٤٠٥)	**٤,٣١٦,٠٣٧**
المجمـوع	**٥,٩٨٢,٨١٥**	**٣,٠٣٤,٦٢٧**	-	**(٤,٧٠١,٤٠٥)**	**٤,٣١٦,٠٣٧**

(١٥) ضريبة الدخل

أ- إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	٣١ كانون الاول ٢٠٢١
	(غير مدققة)	(مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الرصيد بداية السنة	٥,٦٨١,٢٩٩	٤,٤٣٦,٧٥٠
ضريبة الدخل المستحقة عن سنوات سابقة / تسويات	٤٨٢,٨١٥	٥٦٧,٢٩٤
ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة	(٦,١٦٤,١١٤)	(٥,٠٠٤,٠٤٤)
ضريبة الدخل المستحقة	٤,٠٠٦,٠٠٠	٥,٦٨١,٢٩٩
رصيد نهاية الفترة	**٤,٠٠٦,٠٠٠**	**٥,٦٨١,٢٩٩**

ب- تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢	٣٠ حزيران ٢٠٢١
	(غير مدققة)	(غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح الفترة	٤,٠٠٦,٠٠٠	٢,٨٤٦,١٤٣
ضريبة دخل سنوات سابقة	٤٨٢,٨١٥	٥٦٣,٢٥٠
	٤,٤٨٨,٨١٥	**٣,٤٠٩,٣٩٣**

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية على أرباح البنوك في العراق ١٥٪.
- قامت الهيئة العامة للضرائب بمراجعة كشوفات المصرف لعام ٢٠٢١ وأصدرت تقريرها النهائي خلال شهر آذار ٢٠٢٢ .

(١٦) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
دائنو توزيع أرباح	٤,٢٣٣,٨٧٢	٤,٢٧٥,٤٧٩
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	٢,٣٠٣,٩٧٦	٢,١٦٨,٠١١
فوائد مستحقة غير مدفوعة	٤,٨٣٥,٣٧٣	٢,٢٩٥,٦٢٥
شيكات بنكية مصدقة	٣,٢٠٩,١٣٨	٤,٤٤٧,٩٤٧
ذمم دائنة	٩١٤,٧٧٣	١,٠٥٢,٠٣٠
حسابات تحت التسوية	١,٩٥٥,٤٠٠	٩٨٤,٦٩٧
أرصدة وتعويضات العملاء المتوفين	٥٤١,٦٥٥	٦٣٦,٧٣٣
أخرى	٩٣١,٠٦٣	٧٢٨,١٠٠
المجموع	**١٨,٩٢٥,٢٤٩**	**١٦,٥٨٨,٦٢١**

(١٧) رأس المال المكتتب به

يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من ٢٥٠ مليار سهم (٢٠٢٢: ٢٥٠) مليار سهم قيمة كل سهم ١ دينارعراقي (٢٠٢١: ١) دينار عراقي.

(١٨) الاحتياطيات

- احتياطي إجباري -

وفقاً لقانون الشركات العراقي يقتطع ما نسبته ٥٪ (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كاحتياطي إجباري. على ان لاتتجاوز المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن ٥٠٪ من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الإستمرار في الإقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الاحتياطي الإجباري ما نسبته ١٠٠٪ من رأس مال المصرف.

(١٩) أرباح مدورة

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
رصيد الأرباح المدورة في بداية السنة	٥٧,٨٢٩,٣٧٠	٥٢,٩٧٤,٨٦٤
الربح للفترة	١٩,٦٠٠,٣١٩	٢٦,١٢٢,٠٢٥
تحويل أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	٤٠,٦٤٧
توزيعات نقدية	-	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)
المحول من الاحتياطيات	(٦,٢٦٠,٠٧٢)	(١,٣٠٨,١٦٦)
الرصيد في نهاية السنة	**٧١,١٦٩,٦١٧**	**٥٧,٨٢٩,٣٧٠**

(٢٠) الفوائـد الدائنـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة) بآلاف الدنانير
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	–	٨٧٦
قروض وكمبيالات	٣٠,٠٢٥,٥٢١	٧,٥٣٩,٢١٩
بطاقات الائتمان	٧٢,١١٧	٤٢,٠٦١
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٥٥٠,٩٨٩	٣٧٨,٩٥٦
قروض وكمبيالات	١٣,٧٥٦,٨٧٠	١١,٤٧٢,٥٨٨
المنشآت الصغيرة والمتوسطة		
قروض و كمبيالات	٢,٦٦٥,٩٦٩	١,٩٩٩,٥٢٢
فوائد أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٣٢	٧١٨,٤٤٢
فوائد موجودات مالية بالقيمة العادلة	٢,١٨٩,٦٠٠	٢,١٨٩,٦٠٠
فوائد موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١,٦٦٧,٩٨٨	–
المجمـوع	**٥٠,٩٢٩,١٨٦**	**٢٤,٥٩١,٨٩٢**

(٢١) الفوائـد المدينـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة) بآلاف الدنانير
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	١,١٢٢,٩٨٣	٣٢٩,٧٢٢
ودائع توفير	١,٤٠٥,٤٨٠	١,٢٩١,٦١٠
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٩,٤٩٠,٤٤٢	٣,٠٨٦,٨٧٢
أموال مقترضة	٧٧٣,٦٣٤	٢٧٠,٣٩٧
فوائد التزام عقود الايجار	٥٣٥,٨٣٩	٣٩٩,١٩٠
أرصدة وإيداعات البنوك والمؤسسات مصرفية المستغلة	١٣٤,٨٦٦	١,٣٢٨,٩٦٥
فوائد ودائع آجلة بنوك	٢,٣٩٥,٠٧١	–
فوائد شهادات الايداع	٣٨٠,٨١٤	–
المجموع	**١٦,٢٣٩,١٢٩**	**٦,٧٠٦,٧٥٦**

(٢٢) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
عمولات دائنة:		
عمولات تسهيلات مباشرة	١,٢٨٠,٢٨٠	٩٤٩,٧٨٤
عمولات تسهيلات غير مباشرة	٨,٧٠٢,٧٩٣	١٠,٣٧٣,١٥٠
حوالات بنكية	٥,٢٠١,٦٨٢	٣,٢٢٥,٦٧٣
عمولات نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية	٢,٢٥٤,٨٢٦	١,٢٤٢,٣١٩
عمولات أُخرى	٩٠١,٨١٦	٢,٠٧٦,٨٨٧
عمولات مدينة	(٣,٦١٥,٧٨٧)	(٢,٦٦٤,١٧٩)
صافي ايرادات العمولات	**١٤,٧٢٥,٦١٠**	**١٥,٢٠٣,٦٣٤**

- بلغ حجم مشتريات المصرف لصالح الزبائن من نافذة العملة للفصل الثاني من عام ٢٠٢٢ (٥٤,٦٢٦,٣٦٣) دولار امريكي .

(٢٣) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
ارباح (خسائر) ناتجة عن إعادة التقييم	٨٠٧,٠٤١	(١٦١,٣٧٩)
أرباح (خسارة) ناتجة عن التداول / التعامل	١,٣٧٠,٤٩٨	2,474,935
المجموع	**٢,١٧٧,٥٣٩**	**٢,٣١٣,٥٥٧**

(٢٤) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	٧,٤٣٢,٠١٩	٥,٠٠١,٧١١
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	٤٠٠,٧٤٥	٢٤٢,٦٨٦
تأمين موظفين	٤١٣,٦٨٢	٢٦٦,٨٠١
تدريب الموظفين	٦٩,٢٨٠	٥٢,٢٨٤
مكافأة نهاية الخدمة	٢٣,٦١٣	٩٧,١٧٥
مكافأت تشجيعية	١٠,٩١٠	-
ضريبة مدفوعة عن الموظفين	٧١,٠٤١	-
المجموع	**٨,٤٢١,٢٨٩**	**٥,٦٦٠,٦٥٧**

(٢٥) مصاريف تشغيلية أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
خدمات مهنية واستشارات	٣,٦٥٥,٨٤٦	٥,٧٧٩,٨٦١
إيجارات وخدمات	١,٦٤٠,٧٩٢	١,٣٩٢,٠٥٢
إتصالات وانترنت	٧٧٢,٠٨٥	١,٣٦٠,٤٠٦
اشتراكات ورسوم ورخص	١,٩٠٧,٢٩٧	٩١٦,٦٩٨
خسائر بيع عقارات مستملكة	–	٥٢٦,٤٤٠
إعلانات	٨٦١,٤٩٦	٣٩٤,٣٧١
التبرعات للغير	٥٧٣,٣٧٩	٣٧٨,٣٤٠
تأمين	٥٥٧,٦٣٩	٣٥١,٥٥٥
صيانة	١٩٤,١١٩	٢١١,٠١٦
خدمات قانونية	٣٠٢,٨٨٨	٢١٢,٧١٨
استئجار وسائل نقل وانتقال	٢٢٢,٣٤٧	١٩٦,٩٧١
سفر وإيفاد	٣١٨,٦٧٨	١٨٩,٨٨٢
الوقود والزيوت	٢٧٧,٢١٣	١٧٨,٩٠٣
قرطاسية	٢٤٨,٨١٥	٧٥,٦١٠
ضيافة	٨٨,٦٤٨	–
مكافآت وتنقلات اعضاء مجلس الادارة	–	–
غرامات وتعويضات	٩١١,٥٧٦	٣٢,٤٦٧
*غرامات وتعويضات سنوات سابقة	٤٦٦,٨١٢	٩٦١,٢٦٥
أخرى	٣٨٠,٤٤١	١٧٢,٤٩٨
المجمـوع	**١٣,٣٨٠,٠٧٠**	**١٣,٣٧٤,٤٧٦**

* يمثل حساب غرامات وتعويضات سنوات سابقة الغرامات التي تم فرضها من قبل البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ٩/٢/٩١٩٨ بتاريخ ٩/٤/٢٠١٨ والتي تخص غرامات مزاد العملة للسنوات (٢٠١٢ – ٢٠١٣ – ٢٠١٤) وان الرصيد يمثل قيمة الدفعات المسددة للبنك المركزي (حيث تم تقسيط رصيد مبالغ الغرامات المتبقية الاجمالية على ٤٥ شهر) مطروح منه قيمة التحصيلات من الزبائن المرتبطين بتلك الغرامات وحسب كتاب البنك المركزي رقم ١٦/١٠٠٤ بتاريخ ٢/١١/٢٠١٦ والذي يسمح للمصرف بالرجوع على زبائنه وتحصيل تلك الغرامات .

(٢٦) الحصة الأساسية المخفضة للسهم من ربح الفترة العائد لمساهمي البنك

الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
ربح (الخسارة) الفترة العائد لمساهمي البنك	١٩,٦٠٠,٣١٩	٩,٩٥٥,٤٩٢
المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال السنة	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
	فلس / دينـار	فلس / دينـار
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح الفترة العائد لمساهمي البنك	٠,٠٧٨	٠,٠٤٠

- ان الحصة الأساسية والمخفضة للسهم متساوية حيث لم يقم البنك باصدار أي أدوات مالية قابلة للتحويل الى أسهم ملكية.

(٢٧) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة. يتكون النقد ومافي حكمه من الآتي:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢١ (غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	٣٦٣,٠١٠,٩١١	١٧٠,٣٣١,٢٦٩
ارصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي	(٦٣,٣١٧,٤٥٣)	(٤٢,٢٥٠,٦٦٠)
صافي الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٣٠,٩٥٣,٢١٥	٢٣٢,٣٤١,٣٢٩
- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣٥١,٥٩٦,٠٠٥	٢٣٢,٣٤١,١٨٣
- ارصدة محتجزة	(١٢٠,٦٤٢,٧٩٠)	١٤٦
ودائع لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	(١٩٦,٣٧٨,٦٧٦)	(١,٣٧٧,٤٥٢)
المجمـوع	**٣٣٤,٢٦٧,٩٩٧**	**٣٥٩,٠٤٤,٤٨٦**

(٢٨) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف و الشركة التابعة التالية :

	نسبة الملكية		تكلفة الإستثمار	
إسم الشركة	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
شركة االمال العراقية للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠

- قام المصرف بالدخول في معاملات مع البنك الأم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية السائدة.

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
بنود داخل قائمة المركز المالي:		
ارصدة لدى البنك الام	١٩٩,٥٠٦,٧٩٠	١٩١,٥٢٠,٢٠٨
ارصدة من البنك الام	١٥٤,٨٧٠,١٥١	٦٨,٣٢٨,١٨٥
بنود خارج قائمة المركز المالي:		
تسهيلات غير مباشرة	١٠,٤٢٧,٢٤٣	١٠,٤٢٧,٢٤٣
عناصر قائمة الدخل		
فوائد وعمولات دائنة	١٣٢	١,٠٥٨,٧٩٨
فوائد وعمولات مدينة	١٣٤,٨٦٦	٢,٩٧٥,١٧٩

(٢٩) القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل هذه الأدوات المالية الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك والبنوك المركزية، التسهيلات الإئتمانية المباشرة، الموجودات المالية الأخرى وودائع العملاء، ودائع البنوك والمطلوبات المالية الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.
يستخدم البنك الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:
المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.
المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.
الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وحسب الترتيب الهرمي المذكور أعلاه :

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
٣٠ حزيران ٢٠٢٢(غير مدققة)			
موجودات مالية			
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	٦٥,٤٣٠,٠٤٤	٧,٩٣٧,٣٧٧	٧٣,٣٦٧,٤٢١
٣١ كانون الاول ٢٠٢١(مدققة)			
موجودات مالية			
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	٦٧,٠٦٠,٦٢٢	٧,٩٣٧,٣٧٧	٧٤,٩٩٧,٩٩٨

(٣٠) ادارة مخاطر الإئتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية في حال إخفاق أي من عملاء المصرف في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المصرف. تنشأ مخاطر الائتمان بالأساس من القروض والسلفيات والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض وأنشطة التمويل التجاري والخزينة، ويمكن أن تنشأ أيضا من الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والإقرارات والقبولات. تتعرض المصرف كذلك لمخاطر ائتمانية أخرى تنشأ من الاستثمارات في أدوات الدين والمشتقات وكذلك الأرصدة المستحقة لدى الأطراف المقابلة في تعتبر مخاطر الائتمان من أكبر المخاطر الفردية التي تواجه المصرف من جراء منح القروض والسلفيات (بما في ذلك التزامات القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) وممارسة الاستثمار في الأوراق المالية وسندات الدين، ولذلك فإن الإدارة تدير تعرضها لمخاطر الائتمان بعناية وحذر. يتولى قسم خاص إدارة مخاطر الائتمان والرقابة عليها ويرفع تقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر بطريقة منتظمة.

يعمل المصرف بشكل عام على إدارة مخاطر الائتمان من خلال:

- سياسة واضحة وشاملة لإدارة المخاطر الائتمانية إلى جانب السياسات الائتمانية المعتمدة .
- وضع حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية يتم تحديدها على مستوى مجلس الإدارة ومن ثم ارسالها الى وحدات الأعمال المختلفة.
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية للتأكد وضمان اتخاذ القرارات الائتمانية بعيداً عن أية قرارات فردية.
- معايير واضحة للعملاء /السوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني متكامل ومعمق يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل و/أو عملية ائتمانية.
- نتائج نظام التصنيف الائتماني (Moody's) في تحديد درجة مخاطر العملاء.
- مراجعة وتحليل لنوعية المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقا لمؤشرات محددة للأداء.
- تقييم ومتابعة مستمرة لأية تركزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- اعتماد مؤشرات الإنذار المبكر وكشف المخاطر المحتملة للمحفظة الائتمانية ومراجعتها دورياً .
- إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتاكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ اجراءات احترازية أو وقائية.

- المراجعة الدورية أو عند الضرورة لكافة التسهيلات المصرفية بشكل إفرادي للتاكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.

أهم الآليات المستخدمة في المصرف لإدارة المخاطر الائتمانية :

١- التسهيلات الائتمانية

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. وتقوم المصرف بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة الناتجة عن التعثر
- مستوى التعرض الناتج عند التعثر

تستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسارة المتكبدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الذي يستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر. كما أنها تحدد الانخفاض الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

٢- تصنيفات مخاطر الائتمان

تماشياً مع المبادئ الرئيسية في إدارة المخاطر الائتمانية (Credit Risk Management Principle) ، فإن توفر نظام تصنيف ائتماني داخلي للعملاء يُعتبر عنصراً أساسياً في عملية قياس المخاطر الائتمانية وتقييم جودة المحفظة الائتمانية وتحديد هيكل مخاطرها الائتمانية .

تم تطبيق نظام التصنيف الائتماني العالمي (Moody's) على مستوى المصرف وبعد إجراء الفحوصات اللازمة على النتائج والمخرجات ، حيث يُساعد هذا النظام المصرف في :

قياس درجات مخاطر العملاء ، وتحسين عملية جمع وتقييم المعلومات الكمية والنوعية التي يمكن الاعتماد عليها في منهجية قياس المخاطر

تجميع وتحليل البيانات المالية التاريخية (Historical) والمتوقعة (Projected) بهدف تحليل الأداء المالي التاريخي والمتوقع والتدفقات النقدية للعملاء ، إلى جانب إجراء عمليات تحليل حساسية (Sensitivity Analysis) بناء على العديد من العوامل والاستراتيجيات المتوقعة

عملية مراقبة الشروط والتعهدات المالية الواردة في اتفاقيات القروض (Loan Covenants)

إجراء تحليل ومقارنات قطاعية للبيانات المالية للعملاء بالشركات المماثلة في نفس القطاع بناء على قاعدة بيانات النظام المتوفرة

يقوم النظام على بعدين (Two Dimensions) الأول : مخاطر العميل (Obligor Risk Rating) والذي يعكس درجة القدرة الائتمانية للعميل بمعزل عن الضمانات المقدمة ، و يتم ربطها بمؤشر احتمالية التعثر (PD%) ، الثاني: مخاطر التسهيل واحتساب (LGD%) / الخسارة عند التعثر و (EAD) التعرض الائتماني عند التعثر ، وذلك باستخدام مجموعة من نماذج (Models) التصنيف والتي تعكس طبيعة وأنشطة عملاء المصرف وكما يلي :

Country Scorecard Model	SMEs Programmed Lending Model	Corporate Rating Model
High Net Worth Individual Model	Retail Scorecard Model	SMEs Financial Model
Project Finance Model	Financial Institutions Scorecard Model	SMEs Non-Financial Model

تترجم مخرجات نظام التصنيف (Moody's) بدرجات مخاطر (Grades) متنوعة تميز ما بين العملاء على أساس مخاطرهم الائتمانية ، حيث يبلغ عدد درجات المخاطر ١٠ درجات رئيسية / ٢٠ درجة مع الدرجات الفرعية لنماذج التصنيف المرتبطة بعملاء الشركات ، في حين يبلغ عدد درجات المخاطر لنماذج تصنيف عملاء الأفراد ٨ درجات مخاطر والمؤسسات المالية والدول ٨ درجات.

يقوم نظام التصنيف وفيما يخص عملاء الشركات بتقييم جوانب مالية (Financial) وغير مالية (Business) ، وكما يلي :

التقييم المالي : والذي يعتمد على تحليل البيانات المالية للعملاء ، ويشمل :

النسب المالية المرتبطة بالتشغيل (Operations)

النسب المالية المرتبطة بالسيولة (Liquidity)

النسب المالية المرتبطة بهيكل رأس المال (Capital Structure)

النسب المالية المرتبطة بخدمة الدين (Debt Service)

التقييم غير المالي : والذي يعتمد على عوامل نوعية عن العميل ، ويشمل :

مخاطر القطاع الاقتصادي (Industry Risk)

جودة الإدارة (Management Quality)

خبرة وتجربة العميل في نشاطه والتعامل مع البنوك (Company Standing)

في جانب آخر يقوم النظام باستخدام منهجية التقييم بالنقاط (Scorecard) في بعض النماذج التصنيف المستخدمة مثل نماذج التصنيف الخاصة بعملاء الأفراد ، بالمؤسسات المالية ، بالدول والحكومات والتي تتضمن تقييم لعوامل مالية وغير مالية متنوعة تتماشى مع طبيعة كل منهم

تخضع عملية إعداد تصنيف ائتماني (Rating Process) والتي تعتبر جزء من العملية الائتمانية في المصرف لإجراءات وسياسات تحكم وتضمن جودة البيانات المدخلة ومراجعتها ، تصنيف جميع عملاء التسهيلات الائتمانية ، وتحديث درجة مخاطر العملاء لتتماشى مع التغيرات وأي مؤشرات سلبية ، وذلك لأهمية مخرجات نظام التصنيف في دعم عملية اتخاذ القرار الائتماني .

تستخدم المصرف نماذج تقييم داخلية محددة مصممة لمختلف القطاعات/ الأطراف المقابلة. يتم إدخال المعلومات الخاصة بالمقترض والقرض التي تم جمعها في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل السنوي، الخاصة بتعرضات الأفراد، والإيرادات، ونوع القطاع الخاص بتعرضات الشركات) في نموذج التقييم، بالإضافة إلى إدخال معطيات البيانات الخارجية في النموذج.

يتم معايرة درجات التقييم الائتماني بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال، يعني ذلك أن الاختلاف في احتمال التعثر بين درجتي التقييم ٦ و٨ أعلى من الفرق في احتمال التعثر بين درجتي التقييم ٣ و٥.

يتراوح تصنيف المخاطر للموجودات العاملة من درجة ١ إلى درجة ١٠، حيث ترتبط كل درجة باحتمالية معينة للتعثر. ويتم تقييم العملاء المتعثرين في الدرجات ٦ و٧ و٨ و٩و ١٠التي تمثل التصنيفات وهي عدم الاستحقاق بموجب إعادة الهيكلة، ودون المستوى القياسي، والمشكوك في تحصيلها، والخسارة، والشطب.

تم تقسيم تصنيفات المخاطر المذكورة ضمن ٨ درجات هي كالتالي:

التصنيف الائتماني الداخلي لارصدة و ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	1	تمتلك المؤسسات المالية المصنفة ١ ، ٢ ، ٣ و ٤ ، قوة مالية جوهرية متفوقة مع امتيازات تجارية ذات قيمة عالية ويمكن الدفاع عنها ، وأساسيات مالية قوية ، وبيئة تشغيل متوقعة ويمكن التنبؤ بها.
	2	
	3	
	4	
	5	تمتلك المؤسسات المالية المصنفة ٥ قوة مالية جوهرية قوية. عادة ، تعتبر مؤسسات ذات امتيازات تجارية قيمة ويمكن الدفاع عنها ، و لديها أساسيات مالية قوية ، وبيئة تشغيل يمكن التنبؤ بها ومستقرة.
2	6	المؤسسات المالية المصنفة ٦ تكون عبارة عن مؤسسات ذات امتيازات تجارية محدودة و تعرض هذه المؤسسات المالية إما على أسس مالية مقبولة في بيئة تشغيلية مستقرة ويمكن التنبؤ بها ، أو على أسس مالية جيدة ضمن نطاق أقل قابلية للتنبؤ به. وبيئة تشغيل مستقرة.
	7	تعتبر المؤسسات الماليةالمصنفة ٧ ذات قوة مالية جوهلرية متواضعة ، ويحتمل أن تتطلب بعض الدعم الخارجي في بعض الأحيان. وقد تكون هذه المؤسسات محدودة بواحد أو أكثر من العوامل التالية: امتياز تجاري ضعيف ؛ أساسيات مالية قاصرة في واحد أو أكثر من النواحي ؛ أو بيئة تشغيل غير متوقعة وغير مستقرة.
3	8	وتظهر المؤسسات المالية المصنفة ٨ أن لها قوة مالية متواضعة للغاية ، مع وجود احتمال أكبر للدعم الخارجي الدوري أو الحاجة في نهاية المطاف إلى المساعدة الخارجية. وقد تكون هذه المؤسسات محدودة بواحد أو أكثر من العوامل التالية: امتياز تجاري ضعيف ومحدود ؛ أساسيات مالية قاصرة ماديًا في واحد أو أكثر من النواحي ؛ أو بيئة تشغيل غير متوقعة للغاية أو غير مستقرة.

التصنيف الائتماني الداخلي لقطاعات الافراد .

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	A	تعتبر القطاعات المصنفة A من أعلى مستويات الجودة وتحمل أدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
	B	تعتبر القطاعات المصنفة بـ B ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة
	C	تعتبر القطاعات المصنفة C بأنها من الدرجة المتوسطة العليا وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة.
2	D	تعتبر القطاعات المصنفة D على أنها مضاربة وتحمل مخاطر ائتمانية معتدلة.
	E	يتم اعتبار القطاعات المصنفة E بأنها تخمين لضعف الوضع وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جدًا
3	F	التعهدات المصنفة F هي في حالة تخلف عن السداد ، مع احتمال ضئيل للاستعادة الكاملة للمبلغ الرئيسي أو الفائدة / العائد.

التصنيف الائتماني الداخلي للشركات الكبرى و المنشأت الصغيرة والمتوسطة

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	1	تعتبر المنشأت المصنفة ١ من أعلى مستويات الجودة وتحمل أدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
	2	تعتبر المنشأت المصنفة ٢ ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة للغاية.
	3	تعتبر المنشأت المصنفة ٣ بأنها من الدرجة المتوسطة العليا وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة.
	4	يتم تصنيف المنشأت المصنفة ٤ بأنها متوسطة الدرجة وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة إلى معتدلة وقد تمتلك خصائص مضاربة معينة.
	5	يتم تقييم المنشأت المصنفة ٥ بأنها مضاربة وتحمل مخاطر ائتمانية معتدلة.
	6	يتم تقييم المنشأت المصنفة ٦ بمخاطر ائتمانية متوسطة الى عالية
2	7	يُنظر إلى المنشأت المصنفة ٧ بأنها مضاربة لضعف الأوضاع وتحمل مخاطر ائتمانية عالية للغاية.
	8	تعتبر المنشأت المصنفة ٨ من المضاربات الكبيرة ومن المرجح أن تكون للمفوضين ، مع بعض احتمالية استرداد االموال و / الفائدة.
	9	المنشأت المصنفة ٩ هي الأدنى من حيث التصنيف وعادة ما تكون في حالة افتراضية ، مع عدم وجود احتمال لاسترداد المبلغ أو الفائدة / العائد.
3	10	الخصوم الخاضعة للتنظيم ١٠ في حالة افتراضية ، مع احتمال ضئيل لاسترداد كامل المبلغ أو الفائدة / العائد.

٣- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المصرف
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. ويقاس تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بواسطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة الائتمان وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.
- وتنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
- يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مدى العمر للأصل.
- ويتمثل المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في أنه يجب مراعاة المعلومات المستقبلية.
- الموجودات المالية المصدرة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها دائماً على أساس مدى العمر للأصل (المرحلة الثالثة).
- تم أخذ جميع الأدوات المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة بعين الاعتبار في عملية احتساب اجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة .

٤-الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

ترى المصرف أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة أصل معين وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩وكما يلي :

_ **<u>المعايير الكمية</u>**

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل الكمية التالية:

_ الأداء التشغيلي

_ الكفاءة التشغيلية

- خدمة الدين

_ تقييم السيولة

_ هيكل رأس المال

الأفراد:

بالنسبة لمحفظة الأفراد، إذا كان المقترضون يستوفون عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- نتائج عكسية لحساب/ مقترض حسب بيانات دائرة الائتمان.
- إعادة جدولة القرض قبل تأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوماً.
- حسابات تأخر سدادها أكثر من ٣٠ يوماً.

الخزينة:

- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر أداة الخزينة الأساسية.
- تغير جوهري في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك المقترض (قيمة الضمانات والتوقف المؤقت عن السداد ونسبة الدفع إلى الدخل وغير ذلك).

_ **<u>المعايير النوعية:</u>**

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن مؤشرات مخاطر التعثر التالية:

- التأخر عن السداد
- تآكل رأس المال الصافي
- النشاط الاحتيالي
- إعادة الهيكلة الاجبارية
- خرق التعهدات المالية
- الخلل الجوهري في العمليات

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل النوعية التالية:

- الإدارة
- النظرة المستقبلية لقطاع العمل
- السلوك المالي
- استقرار الدخل

_ مرحلة دور الحياة

_ معلومات مدقق الحسابات

- **معايير الدعم:**

إذا تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٣٠ يوماً يتم تطبيق معيار الدعم ويعتبر الأصل المالي أنه قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

٥-تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

يحدد المصرف الأداة المالية للشركات والأفراد والاستثمار أنها متعثرة، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي الأداة عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- **المعايير الكمية**

تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٩٠ يوماً.

- **المعايير النوعية:**

وفقاً لتعريف لجنة بازل، يعتبر التأخر عن السداد قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

- يعتبر المصرف أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للمصرف بالكامل مع عدم رجوع المصرف إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- يضع المصرف التزام الائتمان في حالة عدم الاستحقاق.
- يقوم المصرف بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد حدوث التعرض أو الانخفاض.
- يقوم المصرف ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق المصرف على اعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني بحيث يؤدي ذلك الى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- تقديم المصرف طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المصرف المصرفية.
- يكون المقترض متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المصرف المصرفية لأكثر من ٩٠ يوماً.

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي تحتفظ بها المصرف، وهي تتوافق مع تعريف التعثر المستخدم في أغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر بما يتسق مع نموذج احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عبر حسابات الخسارة المتوقعة لدى المصرف.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً. وقد تم تحديد هذه الفترة على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

١- المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً

بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

٢- المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية على مدى العمر - غير المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للتعرضات الائتمانية، يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

٣- المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية

يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات. ويستخدم هذا نفس المعايير التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، ولا تزال منهجية المصرف تجاه المخصصات المحددة دون تغيير. وبالنسبة للموجودات المالية التي تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (صافية من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية.

٦- **قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة – شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير**

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس ١٢ شهرا أو على أساس العمر اعتمادا على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بأصل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمدت المصرف أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل أصل، وقد اختبر المصرف الحساب على أساس الشهر لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر.

- **احتمالية التعثر (PD) :**

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين (PIT) يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالية التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للمخاطر والمعدلات المقدرة للمبالغ المدفوعة مقدماً.

- **الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) :**

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. ويقوم المصرف بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع العمل للطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات قد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية كعامل خصم.

الضمانة	نسبة الاقتطاع من الضمانة
التأمينات النقدية ، كفالة الحكومة ، كفالات بنكية مؤهلة ، كفالات جهات خارجية مؤهلة	%٠
رهن أسهم وسندات مالية	%٢٥
رهن عقارات وأراضي	%٣٠
رهن سيارات	%٥٢
رهن آلات	%٦١

تم استخدام التقديرات التالية لأهم الضمانات في المصرف :

- **التعرض الناتج عند التعثر (EAD) :**

يمثل التعرض الناتج عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. يستخلص المصرف التعرض الناتج عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض الناتج عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. كما هو موضح أعلاه، ووفقاً لاستخدام احتمالية التعثر بحد أقصى ١٢ شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، يقيس المصرف الخسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق للمصرف المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام قرض أو ضمان.

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عند التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معاً وتعديلها باحتمالية الاستمرار (أي لم يتم سداد التعرض مسبقاً أو لم يحدث تعثر في شهر سابق). وهذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير وجمعه. يمثل معدل الخصم المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معدل الفائدة الفعلي أو أي تقريب له.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

قام المصرف بتطبيق نموذج لتقييم المخاطر منذ عام ٢٠١٤ وهو ما مكّن المصرف من جمع تصنيفات المخاطر التاريخية منذ عام ٢٠١٤ وبناء مصفوفات الانتقال الائتماني الزمنية للسنوات الاربع الماضية.
وقد استطاع المصرف من خلال ذلك استخلاص مؤشر الائتمان باستخدام مصفوفات الانتقال التاريخية. ويرتبط مؤشر الائتمان بعوامل اقتصادية كلية محددة تم تحديدها من الناحية الإحصائية من خلال نماذج الانحدار.
استُخدمت هذه النماذج للتنبؤ بالانتقالات المستقبلية للائتمان باستخدام توقعات موديز البحثية للاقتصاد الكلي في إطار سيناريوهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، أي صعوداً وهبوطاً.

- يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر على أساس ملف السداد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.
- بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على الدفعات التعاقدية المستحق على المقترض على مدى ١٢ شهراً أو على مدى العمر.
- بالنسبة للمنتجات المتجددة (جاري مدين ، الدوارة ، البطاقات الائتمانية)، يتم توقع التعرض الناتج عن التعثر من خلال أخذ الرصيد الحالي المسحوب وفي حال كان ضمن المرحلة الثانية والثالثة فيتم توقع تحويله لقرض متناقص بفترة سداد ٥ سنوات ، إما فيما يخص السقوف غير المستغلة لها فيتم افتراض نسب "عوامل تحويل الائتمان" الذي يسمح بالسحب المتوقع للحدود المتبقية بحلول وقت التعثر.

طبق المصرف منهجية تجريبية لحساب الخسارة الناتجة عن التعثر. وبالنسبة لقطاع الشركات، قام المصرف بتطوير إطار عمل الخسارة الناتجة عن التعثر باستخدام البيانات الخاصة لأكثر من ١٠ أعوام.

ويتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر لمدة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد بعد التعثر، والتي تختلف حسب نوع المنتج.

- بالنسبة للمنتجات المضمونة ،يستند ذلك في المقام الأول الى نوع الضمانات وقيم الضمانات المتوقعة ،والخصومات التاريخية لقيم السوق/القيم الدفترية بسبب المبيعات الجبرية ،والفترة حتى استعادة الملكية ،وتكلفة الاسترداد الملحوظة.

- بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، عادة ما يتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر على مستوى المنتج بسبب الاختلاف المحدود في عمليات الاسترداد التي تم تحقيقها عبر مختلف المقترضين. وتتأثر الخسارة الناتجة عن التعثر باستراتيجيات التحصيل بما في ذلك مبيعات الديون المتعاقد عليها والأسعار.
- كما تندرج كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر.
- لم تطرأ أي تغييرات كبيرة في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعة خلال السنة.

٧- **أهمية معايير تصنيف المراحل.**

- يتم تحديد المرحلة بناء على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للتعرضات منذ الاعتراف المبدئي.
- التعرضات في المرحلة الثالثة هي التعرضات الائتمانية التي يملك المصرف أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها. بناء على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.
- يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناء على تقييم التغير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التعثر على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المطلقة في تاريخ التقرير.
- تأخر السداد أكثر من ٣٠ يوم وهي أقصى مدة مسموح بها

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثانية) المعايير التالية:

* **للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات**

- تأخر السداد أكثر من ٣٠ يوم وهي أقصى مدة مسموح بها
- انخفاض درجة المخاطر بمقدار ٧ درجات فرعية من مقياس مكون من ٢٠ درجة
- درجة مخاطر العميل (٧ ، ٨ ، ٩)
- تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكلة ، الجدولة

* **للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة**

- تأخر السداد أكثر من ٣٠ يوم وهي أقصى مدة مسموح بها
- تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكلة ، الجدولة
- درجة مخاطر العميل تبلغ E مرتبطة بمستحقات لمدة أكثر من ٣٠ يوماً ولغاية ٨٩ يوماً
- درجة مخاطر العميل تبلغ F مرتبطة بمستحقات لمدة أكثر من ٢٠ يوماً ولغاية ٥٩ يوماً

* **للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية**

- درجة المخاطر الحالية تبلغ ٦ أو ٧

* **للتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل**

- درجة المخاطر الحالية تبلغ من CCC إلى C

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثالثة) المعايير التالية:

* **للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات**

- تأخر السداد لأكثر من ٩٠ يوماً
- درجة مخاطر العميل تبلغ ١٠
- الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة
- تصنيفه ديون غير عاملة

* **للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة**

- تأخر السداد لأكثر من ٩٠ يوماً
- تصنيفه ديون غير عاملة
- درجة مخاطر العميل F مرتبطة بمستحقات لمدة ٦٠ يوماً و أكثر

* **للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية**

- درجة المخاطر الحالية تبلغ ٨

* **للتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل**

- درجة المخاطر الحالية تبلغ من D

٨- استخدام المعلومات المستقبلية

يقوم المصرف باستخدام النظرة المستقبلية في كل من تقييمه لما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وقياسه للخسارة الائتمانية المتوقعة. تماشياً مع مبدأ النظرة المستقبلية (Forward Looking) وأثر دورة الأعمال والاقتصاد على تعثر العملاء ، فقد تم إجراء تحليل للعوامل والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة، حيث تم تحديد وجهة نظر حول "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مصرف تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (Upside and downside).

قام المصرف بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل المعلومات التاريخية، قام بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة) ومخاطر تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر والخسائر في محافظ مختلفة من الموجودات المالية استناداً إلى تحليل المعلومات التاريخية على مدى السنوات الخمس الماضية.

٩- تحليل الحساسية

قام المصرف بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات المالية الفردية، وبالتالي لا يتطلب ذلك أي تجميع للأدوات المالية في عملية حساب الخسارة.

أهم الافتراضات الجوهرية التي تؤثر على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بمحفظة الائتمان للأفراد والشركات هي على النحو التالي:

- أسعار الفائدة
- البطالة
- التضخم

١٠-حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية رقم ٩

- **مجلس الإدارة :**

١- الموافقة على وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها .

٢- الموافقة على السياسات والفرضيات و النماذج المستخدمة والخاصة بتطبيق المعيار.

٣- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر على نموذج الأعمال ، استراتيجية المصرف ، ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية ، وأنظمة التصنيف الائتمانية ، وآلية التسعير و الضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار .

٤- ضمان قيام المصرف بإدارة مخاطرة الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعّالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديد واضح لحجم التحوطات / المخصصات اللازمة بناء على نموذج الأعمال المعمول به في المصرف .

- **لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة :**

١- التوصية لمجلس الإدارة على وثيقة وخطة تطبيق المعيار .

٢- الإشراف والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية في المصرف باتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق المعيار .

٣- الاطلاع على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة .

٤- التوصية للمجلس بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات .

- **لجنة التدقيق :**

١- مراجعة كافة التعديلات على العملية الائتمانية نتيجة تطبيق المعيار للتأكد من تماشيها لمتطلبات المعيار.

٢- التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.

٣- التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف

- **لجنة إدارة المخاطر الداخلية :**

١- الاطلاع والموافقة على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات وتوصيات لجنة تطبيق معيار ٩ .

٢- رفع التوصيات اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة .

٣- التوصية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات

- **إدارة المخاطر:**

١- إعداد وتحديث وثيقة إطار عمل تطبيق المعيار

٢- إعداد نماذج والمنهجيات المستخدمة لتصنيف المراحل واحتساب الخسائر المتوقعة وبما يتماشى مع متطلبات المعيار .

٣- المساعدة في تحديد متطلبات المعيار الواجب توفرها بالمصرف وحسب تحليل الفجوة .

٤- المساعدة في مراجعة منهجيات ومعايير نماذج الأعمال المقترحة والمستخدمة .

٥- تقييم تأثير تطبيق المعيار على نسبة كفاية رأس المال .

- **الإدارة المالية :**

١- إعداد نماذج الأعمال وسياسة و إجراءات التصنيف والقياس للأدوات المالية حسب المعيار.

٢- تصنيف و قياس الأصول المالية

٣- عكس نتائج احتساب الخسائر المتوقعة على بيانات المصرف

- **إدارة الائتمان:**

١- تصنيف ومراجعة المراحل لكل حساب واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابله

٢- تحديث بيانات العميل لتتناسب مع تصنيف المراحل واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

٣- إصدار التقارير اللازمة بالنتائج

- **إدارة التدقيق الداخلي :**

١- مراجعة وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها لضمان الامتثال لمتطلبات المعيار .

٢- التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.

٣- التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف .

(٣١) بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

٣٠ حزيران ٢٠٢٢(غير مدققة)	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الاعتمادات والقبولات	٤٠٠,١١٤,٣١٩	١,٤٤١,١٢٥	٤٠١,٥٥٥,٤٤٤
السقوف غير المستغلة	٩٤٣,٢٨١	٣,٣٩٤,١٣٤	٤,٣٣٧,٤١٥
الكفالات	٩٦,٧٦٨,١٥٨	١٢,٧٣٥,٠٨٨	١٠٩,٥٠٣,٢٤٦
	٤٩٧,٨٢٥,٧٥٨	**١٧,٥٧٠,٣٤٧**	**٥١٥,٣٩٦,١٠٥**

٣١ كانون الاول ٢٠٢١(مدققة)	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الاعتمادات والقبولات	٣٦١,٢٧٧,٠٤٤	٢٩,٨٨٤,٣٩٠	٣٩١,١٦١,٤٣٤
السقوف غير المستغلة	٥,٣٤٩,٢١١	٤,٢٠٩,٣٣٤	٩,٥٥٨,٥٤٥
الكفالات	٨٩,٣٠٢,٢٠٩	١٦,٣٣٢,٧٦٥	١٠٥,٦٣٤,٩٧٤
	٤٥٥,٩٢٨,٤٦٤	**٥٠,٤٢٦,٤٨٩**	**٥٠٦,٣٥٤,٩٥٣**

(٣٢) إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي تم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي.

أصدر البنك المركزي العراقي في جلساته المنعقدة بتاريخ ٢٧ و٢٨ أيلول ٢٠١٠ قرار بزيادة رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من ١٠٠ إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٣

حسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠٢٠ بالبدء بتطبيق تعليمات بازل III بدلا من تعليمات بازل I .

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ١٢,٥٪ حسب تعليمات البنك المركزي العراقي (8٪ حسب لجنة بازل الدولية).

يقوم المصرف بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم يقم المصرف بأية تعديلات أخرى على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

وصف لما يتم اعتباره رأس مال

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي لمعيار بازل III ، يتكون رأس المال التنظيمي مما يلي :

١- الشريحة الأولى (Tier 1) : والذي يهدف إلى ضمان استمرارية عمل البنك ، والذي يتكون من :

- حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier 1) ، والذي يتضمن بشكل رئيسي : (رأس المال المدفوع ، الأرباح (الخسائر) المدورة الغير الموزعة المتحققة من السنوات السابقة ، الارباح السنوية /الفترة التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف ، الاحتياطيات القانونية والاختيارية ، صافي بنود الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن الـ (CET1) ، حيث يطرح منه بشكل رئيسي (خسائر الفترة / السنوية ، الشهرة والموجودات غير الملموسة ،الموجودات الضريبية المؤجلة ، أسهم الخزينة ، النقص في المخصصات المطلوبة ، العجز في حساب مكافآة نهاية الخدمة .

- رأس المال الإضافي (Additional Tier 1) والذي يتضمن بشكل رئيسي : (الأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن الـ (AT1) .

٢- الشريحة الثانية والذي يُستخدم لتدعيم رأس المال الاساسي (المستمر و الاضافي) والذي يتكون من : (القروض المساندة ، المخصص العام للقروض و التسهيلات الائتمانية المنتظمة بحد اقصى ١,٢٥% من اجمالي الأصول الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياري وتتمثل في المخصصات المكونة للتعرضات المدرجة في المرحلة الاولى و الثانية عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩ .

- **متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال**

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للأسلوب البسيط (الطريقة المعيارية) حسب تعليمات البنك المركزي العراقي المستندة لمقررات لجنة بازل، و فيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع الفترة السابقة:

فيما يلي نسب كفاية رأس المال:

	٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣١ كانون الاول ٢٠٢١ (مدققة) بآلاف الدنانير
بنود رأس المال الاساسي		
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطيات	٦,٧٤٢,٧٧٦	٦,٧٤٢,٧٧٦
علاوة اصدار الاسهم	–	–
الأرباح المدورة غير الموزعة (الفائض المحتجز – المتراكم)	٥١,٦٩٦,٥٢٣	٣١,٧٩٣,٢٤٧
الارباح السنوية التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف	–	–
الارباح المرحلية ربع السنوية	٦,٣٢٩,٢٦١	١٦,٨٦٥,٧٢٩
صافي الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)	(١,٣٨٢,٧٤١)	٤٠٧,٣١٧
يطرح منه		
الأصول غير الملموسة	٩,٨٣٠,٧٠٢	١٠,٨١٩,١٢٥
صافي الخسائر الدفترية (خسائر متراكمة عن سنوات سابقة)	–	–
مجموع رأس المال الأساسي	**٣٠٣,٥٥٥,١١٧**	**٢٩٤,٩٨٩,٩٤٤**
بنود رأس المال الاضافي		
اجمالى المخصص العام والمحتسب ضمن المرحلة الأولى والثانية نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩	١٩,٠٢٤,٨٦٢	١٤,٤٤٥,٢٦٦
الحد الأقصى للمخصص العام المسموح به (١,٢٥٪)	١٥,٦١٩,٥٢٧	١٢,٧٦٧,٥٥١
إجمالي رأس المال المساند (الشريحة الثانية)	١٥,٦١٩,٥٢٧	١٢,٧٦٧,٥٥١
مجموع رأس المال التنظيمي	**٣١٩,١٧٤,٦٤٤**	**٣٠٧,٧٥٧,٤٩٥**
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	**١,٤٨٧,٧٦٨,٩٢١**	**١,١٨٣,٩٧٧,٧٧٠**
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (٪)	**%٢١,٤٥**	**%٢٥,٩٩**
نسبة رأس المال الأساسي (٪)	**%٢٠,٤٠**	**%٢٤,٩٢**

(٣٣) التركزات الائتمانية

بلغت التركزات الائتمانية لاحد زبائن المصرف نسبة (١١%) من راس المال والاحتياطيات السليمة حيث تم استحصال موافقة البنك المركزي العراقي على طلب المصرف زيادة الانكشاف الائتماني للزبون حسب كتابهم بالعدد ٢٥٢٥٦/٢/٩ والمؤرخ في ٢٠٢١/١٢/٧ ، وبلغت التركزات الائتمانية لزبون آخر نسبة (١١%) من راس المال والاحتياطيات السليمة حيث تم استحصال موافقة البنك المركزي العراقي على طلب المصرف زيادة الانكشاف الائتماني للزبون حسب كتابهم بالعدد ٨٥٨١/٢/٩ والمؤرخ في ٢٠٢١/٠٥/٣.

(٣٤) القضايا المقامة على المصرف

كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ يوجد دعاوى مقامة ضد المصرف عدد (٩) قضايا ولصالح المصرف (٢٩) قضايا وفي تقدير الادارة والمستشار القانوني للمصرف فأنه من المستبعد ان يترتب على المصرف اي التزامات مقابل هذه القضايا (كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ : صفر دينار عراقي).

(٣٥) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية الموحدة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠٢١ ولم ينتج عن اعادة التبويب اي اثر على الارباح وحقوق الملكية لعام ٢٠٢١.